معالي الاستاذ جبران باسيل المحترم..
وزير الخارجية و المغتربين
تحية صادقة

بداية نحييكم و نتقدم منكم باحر التهاني، لمناسبة حلول عيدي الميلاد و رأس السنة ، أعاده الله بالصحة عليكم و على لبنان بالخير و مديد الزمان.

كثر الكلام في الآونة الاخيرة عن عملية جدية مدعومة من معاليكم بقصد اعادة توحيد "الجامعة الثقافية اللبنانية" في بوتقة جديدة متراصّة لخدمة لبنان – تماماً كما كانت الغاية منها منذ نشأتها– فارتأينا ان نتوجه إليكم بكتابنا هذا ، من موقعنا كمسؤولين حاليين و سابقين فيها، لنشرح لكم وجهة نظرنا حول الظروف التي أنتجت انقسام هذه المؤسسة، فيسهل عندها عليكم و علينا اعادة جمعها .
لقد اشتهر الاغتراب اللبناني تاريخياً بمواقفه الداعمة للبنان من داخل برلمانات العالم و المجالس الحكومية و مؤخراً من على منابر الامم المتحدة ، بحيث اصبح ترويض هذا الاغتراب و تليينه هو حاجة ملحة لمن يتحّين الفرصة للسيطرة علينا و على قرار بلدنا. فوُضعت خطة متكاملة و رُصدت الطاقات البشرية في زمن الوصاية المعروف ، لتلد بعدها وزارة المغتربين من اجل ضبط إيقاع الاغتراب بأساليب "قانونية" ثابتة يستحيل تخطيها . فكان اول قرار اتخذته مباشرة تلك الوزارة الناشئة هو حلّ الجمعية المسماة "الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم" ، ثم تلاه قرارها الثاني بتفكيك مجالسها المنتشرة عالمياً ، مستندةً بذلك على قانونها الداخلي بمادته الثانية عشر (١٢) خاصة الفقرات (ب ، ج ، د) ، ثم دُمجت وزارة المغتربين عام ٢٠٠٠ بكامل قوانينها و انظمتها بوزارة الخارجية، لمصلحة دائرة المغتربين.
دخلنا بعدها بمرحلة تجاذبات، اقل ما يقال فيها انها كانت سلبية جداً، بحيث كانت مديرية المغتربين تتدخل بأمور الجامعة الداخلية، لتدعم مساعي فئة ضد اخرى او تغليب رأي مجموعة على الثانية، فأفضت الأمور الى هذا التفسخ الذي نعيشه حالياً داخل هذه المؤسسة الاغترابية و الذي اتيتم أنتم بمساعيكم الطيبة لرأبه.
أما ما يحرجنا في إطار الجهود التوحيدية المبذولة، هو إصرار بعض المعنيين على إلزامنا بتسجيل مؤسستنا في وزارة الخارجية، رغم ان الجامعة الثقافية إستحصلت على "العِلْم و الخبر" عام ١٩٧٣ من وزارة الداخلية والبلديات و بالتالي ليس هناك من مسوغ قانوني يفرض على

جمعية مدنية تسجيل نفسها في وزارتين منفصلتين. هنا نتساءل : الا نستطيع شرعنة وجودنا في لبنان الا بخضوعنا لانظمة دائرة المغتربين المجحفة ؟؟

للأمانة نعلنها أمامك معالي الوزير ، انه لا يمكن لأية "وحدة" ان تستمر عبر الزمن، لا بل لا يمكنها ان تبدأ إلا بإلغاء المادة ١٢ ، وبرفع وصاية المديرية وابقاء الجامعة كاداة مستقلة وحرة في خدمة لبنان عند اي خطر يتهدده حاضراً ومستقبلاً، فالوحدة المصطنعة لا تخدم مصالح ألإنتشار و لبنان.
ومع إنتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية و الانطلاقة الواعدة لحكومة الرئيس سعد الحريري، **نتوجه إليكم بصفتكم وزيرا للخارجية والمغتربين للتقدم من مجلس الوزراء بطلب إعادة النظر بالمادة الثانية عشر (١٢) من قانون دائرة المغتربين الصادر تحت الرقم ٤٨٥٩ لعام ١٩٩٤ وإلغاء الفقرات ب، ج ، د منه .**

معالي الوزير، إن قبولنا للمادة ١٢ ، يضع عضويتنا في "دائرة شؤون الإعلام" داخل منظمة الامم المتحدة بموقع غير قانوني، باعتبار ان هذه العضوية ترتكز على كوننا جمعية غير حكومية، تُنسِّق مع حكوماتها إنما باستقلالية تامة، لا تتدخل فيها الأنظمة لا من قريب و لا من بعيد، و بالتالي فإن خضوعنا لمبدأ "الوصاية" الحكومية، المنصوص عليها في هذه المادة، سيحّتم علينا تبرير وضعنا امام المنظمة الاممية، وعليه قد نخسر عضويتنا ذاتها . ناهيك عن التناقض الفاضح مع أنظمة بعض الدول التي نعيش فيها كمواطنين أصيلين و التي على أساس قوانينها فقط ، نستطيع تأسيس فروعنا و القيام بنشاطاتنا اللبنانية على أراضيها...

ختاماً ، لقد اتينا بكتابنا هذا، نحن الموقعون أدناه لنقول لكم اننا مؤتمنون على وصية ابائنا الذين سلمونا هذه الأمانة و أوصونا بان نحافظ على أفضل العلاقات مع دولتنا إنما باطار من الاستقلالية الإيجابية، و عليه نعترف أمام الجميع اننا جاهزون كلنا مع ما ومن نمثل ان نذيل وثيقة الوحدة الآتية بتواقيعنا و ان نعمل صادقين مع دولتنا المتمثّلة بوزاراتهم الكريمة، وان نضع كامل مقدراتنا بتصرفكم، إنما ليس لنا من طلب نطرحه إلا إعادة النظر بهذه المادة تمهيداً لإلغاء فقراتها الملزمة و عندها سترون اول الواصلين ...
بفائق الاحترام

المحامية نجاح كفروني،
رئيسة المجلس الوطني الفنزويلي
و نائبة سابقة لوزير الخارجية .....(فنزويلا)

ألدكتور أنطوان بوعبود ،
مستشار رئاسي سابق للرؤساء العالميين .....(فرنسا)

ألدكتور فرناندو حلو،
نائب رئيس عالمي عن أمريكا الاتينية .....(كولومبيا)

السيد فريد مكارم،
نائب رئيس عالمي سابق .....(الولايات المتحدة)
السيد جورج المر،
نائب رئيس عالمي سابق.....،.(كندا)

ألدكتور انيس كرم،
نائب رئيس عالمي سابق.....(الولايات المتحدة)

السيد انطوان غانم،
رئيس فرع كوينزلند الحالي
رئيس سابق للجنة الثقافة والتراث..... (أوستراليا)

ألدكتور محمد الشوم ،
رئيس المجلس القاري السابق لأمريكا (الولايات المتحدة)

المهندس أمين حرب ،
أمين عام عالمي سابق.....(الولايات المتحدة)

ألدكتور نقولا نخلة قهوجي،
أمين عام عالمي سابق.....(كندا)

السيد شِكيب رمال ،
رئيس المجلس الوطني الغاني الحالي،
رئيس سابق لمجلس الأمناء .....(أفريقيا)

ألدكتور ألان ميشال عياش،
نائب رئيس سابق للمجلس العالمي للشبيبة ...(كندا)

المهندس جورج فضول،

نائب رئيس قاري سابق لأمريكا (الولايات المتحدة)

السيد بسام داغر،
نائب رئيس قاري سابق لأمريكا .....(كندا)

السيد إبراهيم الياس ،
أمين عام قاري سابق لأمريكا .....(كندا)
السيد كارلو رحال،
رئيس اللجنة الإقتصادية سابقاً .....(كندا)

السيد ميشال عساف ،
نائب رئيس لوس أنجلس الحالي
رئيس المجلس الوطني الفنزولي السابق... (فنزويلا)

السيد جان بدر،
رئيس مجلس ولاية بريتش كولومبيا السابق.....(كندا)

السيد جمال ظريفة ،
رئيسة مجلس ولاية بريتش كولومبيا السابق .....(كندا)

السيد ميشال المر ،
رئيس النادي اللبناني الكندي حاليا في فيكتوريا...(كندا)